يستحقون الإشادة لتفانيهم بالعمل

في ظل الإضراب وإغلاق النيابات والمحاكم إلا أن القاضي أحمد بن عبده الجهلاني رئيس استئناف تعز والقاضي محمد عبدالله خميس القاضي التنفيذي بمحكمة غرب تعز يستقبلون قضايا وشكاوى المواطنين الذين يترددون على محكمة الاستئناف ومحكمة غرب تعز رغم الإضراب.. هذا التصرف والالتزام بالعمل ورفع معاناة الناس في تلك الظروف التي عانى منها جميع المواطنين من الإضراب في محاكم الجمهورية..ذلك التفاني في العمل عكس لدى عامة المواطنين احترامهم وأعتزازهم بهذين القاضيين اللذين كان موقفهما تسهيل وإنجاز القضايا المستعجلة والشكاوى... تحية لهما ولكل من تواصل مع الصحيفة من المواطنين للإشادة بوطنية القاضي الجهلاني والقاضي خميس.

بعد أن حاصرتهم السيول واتلفت أثاثهم

سكان حذران تعز يناشدون وزير الصحة والمحافظ إنقاذهم من البعوض والسيول

كتب/محمد العزيزي

يعاني سكان حذران ووادي حنش غرب محافظة تعز من انتشار البعوض (النماس) الناقل للملاريا وحمى الضنك, خلال الأيام الماضية وذلك بسبب الأمطار الغزيرة التي من الله سبحانه وتعالى على بلادنا.

ويشكو أهالي تلك المنطقة من انقطاع التيار الكهربائي وتهدم المنازل وتلف أثاث بعض المنازل بسبب انغمار تلك المنازل بمياه الأمطار حيث فقد المواطنون الفرش والبطانيات والملابس وكل أثاث المنزل, بالإضافة إلى محاصرة مياه الأمطار لمنازلهم لعدة أيام نتيجة عدم وجود تخطيط عمراني وشوارع ومنافذ ومخارج للأمطار في ظل غياب لأجهزة السلطة المحلية بكل فروعها لإنقاذ الأطفال والأسر من تلك المحنة، إلى جانب تغافلها عن الأمراض المنتشرة وإصابتهم بها خاصة البعوض الذي انتشر بشكل مخيف بعد هطول الأمطار الغزيرة.

وناشد الأهالي وزير الصحة العامة والسكان والأخ المحافظ الأستاذ شوقي أحمد هائل محافظ تعز بسرعة مساعدتهم وتعويض الأسر المتضررة جراء السيول وإرسال فرق طبية لعلاج أطفالهم وأسرهم من الأمراض التي ينقلها البعوض وأيضاً فرق رش ومكافحة البعوض المنتشر بكثافة في المنطقة.

وطالبوا الأخ المحافظ بسرعة تنفيذ المخطط العمراني في المنطقة وشق الشوارع وإيجاد عبارات ومخارج لسيول الأمطار خاصة وهم على موعد مع موسم أمطار الصيف وخوفهم من كارثة قد يتعرضون لها نتيجة السيول كما حدث لهم خلال الأيام الماضية.. وعبروا عن تفاؤلهم بتفاعل المحافظ شوقي لحل مشاكلهم التي يعانون منها منذ زمن.

إلى قيادة دائرة القضاء العسكري

ناشد منتسبو جمعية الأراضي السكنية التابعة لدائرة التأمين الفني قيادة ومدير دائرة القضاء العسكري بسرعة استكمال عمل وثائق وبصائر أراضي الجمعية التي استكملوا تسديد تكاليفها قبل سنوات.

وقالوا إن منتسبي الجمعية سيتمكنون بعد الانتهاء من إعداد وثائقهم بالبدء في الخطوات التنفيذية لبناء أراضيهم التي يحلمون بالبناء فيها منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاما.

وثمنوا الجهود المبذولة التي يقوم بها منتسبو دائرة القضاء العسكري في هذا الجانب .. مشيرين في ذات الوقت إلى ضرورة أن يرافق البدء في التنفيذ والبناء حماية عسكرية وأطقم من أجل وقف أطماع (متهبشي الأراضي) وهم كثر يظهرون بين الحين والآخر من أجل الابتزاز واغتصاب املاك البسطاء وخاصة مع طول الانتظار والسنوات الطويلة والأرض بدون بناء ما جعل شهية الطامعين والمتهبشين في آن واحد صوب أراضي الجمعية.

أكد على أهمية تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بخصوص الاصلاحيات المركزية

◄ مدير الاصلاحية المركزية بصنعاء العميد المحجري:

نعاني من صعوبات عديدة أبرزها الجانب الأمني والازدحام

◄ التغذية سيئة والمؤسسة الاقتصادية لم تف بالتزاماتها وبنود الاتفاقية

■ قضايا وناس

طالب مدير عام الإصلاحية المركزية بصنعاء العميد صيفان المحجري الحكومة بتنفيذ ما وجه به رئيس الجمهورية خلال المؤتمر الثاني والعشرين لقيادة وزارة الداخلية بشأن مصلحة السجون وفروعها لما سيحقق تنفيذ تلك التوجيهات من تحسين لأوضاع الإصلاحيات والنزلاء فيها..

◄ السجن صمم في السبعينيات لـ1200 شخص ويستوعب الآن 2500 شخص

• وتحدث العميد المحجري خلال هذا اللقاء الذي أجريناه معه عن الصعوبات والمعوقات التي تعاني منها الإصلاحية والسجناء عموما في صنعاء وبقية المحافظات والتي أبرزها ارتفاع عدد النزلاء عن القدرة الاستيعابية المقدرة للإصلاحية وكذا سوء التغذية وعدم تنوعها.. تفاصيل أكثر في محتوى هذا اللقاء

*** لو تحدثنا في البداية عن أبرز مهامكم للمرحلة القادمة..؟**

ـ يعتبر الجانب الأمني في المرحلة الحالية والقادمة من أبرز مهامنا وأولوياتنا خاصة بعد الحادث الإرهابي الذي أستهدف الإصلاحية ونتج عنه خسائر بشرية ومادية هائلة.. ومن بعد ذلك يأتي عملية التأهيل والإصلاح للسجناء.. ونحن هنا نأمل بأن ذلك التأهيل يسهم بشكل كبير في إعادة تأهيل وإصلاح النزلاء وتوجيههم وإعادتهم إلى المجتمع وهم أناس صالحون وفاعلون ومستقيمون في المجتمع.

*** لا شك أن إدارة الإصلاحية ستنفذ إجراءات أمنية احترازية بعد الحادث الإرهابي.. هل لنا أن نعرف بعض تلك الإجراءات..؟**

نحن خلال الأيام الماضية أعدينا تقريراً شاملاً للجانب الأمني بالنسبة للإصلاحية وتم رفعه إلى رئاسة مصلحة التأهيل والتدريب (السجون سابقاً).. من أهم ما ورد في التقرير إعادة إصلاح كاميرات المراقبة التالفة وتوفير أخرى جديدة في الأماكن التي تفتقر للكاميرات المراقبة..بالإضافة إلى توفير تعزيزات أمنية إضافة لما هو موجود..وطالبنا أيضاً في التقرير بتوفير بوابات إلكترونية وأجهزة يدوية حديثة للتفتيش..

ونأمل أن يكون التجاوب والتفاعل من قبل الجهات المعنية سريعا ويتم ترجمة ما رفع في التقرير على أرض الواقع.

*** هل عنابر الإصلاحية كافية لعدد السجناء..؟**

ـ الإصلاحية أنشأت عام 1976م.. والسعة الاستيعابية المحدد لها من ألف إلى ألف ومائتي نزيل.. والآن هي تحوي ما يقارب 2500 سجين, بمعنى ضعف العدد المحدد.. وهذا مما لا شك فيه يؤثر على التصنيف القانوني وإعادة التأهيل والتدريب والإصلاح..

وهنا أود أن أشير إلى أن بناء الإصلاحية وأماكن الحراسة فيها ليست مناسبة للوضع الراهن فهي تعتبر قديمة وتم تجهيزها في وقت كانت الأوضاع الأمنية فيه مختلفة عما هي عليه حالياً.. فالجريمة أصبحت جريمة دولية ومنظمة وبطرق حديثة وأساليب جديدة وأدوات متطورة.. وهذا يتطلب استحداثات أمنية جديدة ومساوية وأكثر دقه..mولو دققنا النظر إلى السجون التي تنشأ في الوقت الراهن سنجدها حسب مواصفات حديثة ومختلفة وبعيدة عن سجون السبعينيات.

*** ما هي خطتكم لتطوير وتحديث الإصلاحية..؟**

ـ يقتصر عملنا على وضع مقترحات ورفعها لرئاسة المصلحة وهي بدورها تقوم برفعها إلى وزارة الداخلية..ونحن رفعنا خطة لإعادة تصميم جدران السجن.. وتوفير الأجهزة الإلكترونية الحديثة.. ونحن الآن في إطار إعداد خطة خاصة بتطوير وتحديث طرق وأساليب التأهيل والتدريب والإصلاح.

* ماذا عن التأهيل والتدريب ..وهل تأثر هذا الجانب من الحادث الإرهابي؟

ـ لدينا الآن خطة جارية لعملية التأهيل والتدريب.. لكن الحادث الإرهابي أثر عليها سلباً وعلى سير عملية الإصلاح والتأهيل, وبدأنا خلال الأيام الماضية نعيد تشغيل عجلة الإصلاح إلى مسارها الصحيح.. لكننا لم نصل إلى حد الآن إلى ما نسعى ونصبوا إليه في قضية التأهيل والإصلاح لأن المؤمل في التأهيل غير الواقع.. إذ أننا نطمح إلى أن عملية التأهيل تشمل كل السجناء وأن يلتحقوا جميعهم في مختلف الدورات التدريبية سواء في مجال المعامل أو الكمبيوتر أو تعلم اللغة الإنجليزية أو إصلاح الأدوات المنزلية أو الأجهزة التلفونية..لكن الإمكانات المتوفرة لدينا ضئيلة جدا وهذا ما جعل العدد محدود.. وأنا هنا أناشد بتوفير الإمكانات الكافية من الجهات ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني حتى يكون لدينا برنامج تأهيلي ناجح وشامل.

*** ماذا عن التغذية في الإصلاحية كيف تتم؟**

ـ منذ أن تعينت عملت على تحسين مستوى التغذية من جانب طباختها وتقديمها للنزلاء فور طباختها حتى يكون للسجين قابلية في تناولها.. ونتمنى أن تتنوع التغذية كونها نمطية وتتكرر بشكل مستمر..كما أننا نعاني من إشكالية مع المؤسسة الاقتصادية كونها من توفر التغذية للإصلاحية, إذ أنها في بعض الأوقات تنزل بعض المواد وهي غير جيدة وبثمن المواد الممتازة.. وهنا أتمنى وأناشد المؤسسة الاقتصادية مراعاة النزلاء في توفير المواد الغذائية بالمواصفات التي تضمنتها عقود الاتفاق بينها وبين وزارة الداخلية ممثلة بمصلحة التأهيل والتدريب. كما أن هناك آلية واستمارات تحدد استحقاق كل سجين.. وهناك لجنة من المصلحة والإصلاحية تشرف على الوجبات بشكل يومي ودوري وخلال كل وجبه غذائية.

*** ماذا عن الصعوبات التي تواجهكم؟**

ـ الصعوبات والمعوقات كثيرة... أبرزها الازدحام الذي تشهده الإصلاحية بالنزلاء وقلة الإمكانات سواء كانت في الجانب الصحي أو التغذية أو في العربات التي تنقل النزلاء إلى المحاكم والنيابات وكذا في التأهيل والتدريب.. هي كثيرة بالفعل ونحن وبالتعاون مع المصلحة نسعى إلى حلها بكل الطرق والوسائل المتاحة لنا..

لكني هنا ومن خلال صحيفة الثورة أناشد الحكومة بتنفيذ ما وجه به رئيس الجمهورية خلال المؤتمر الثاني والعشرين لقيادة وزارة الداخلية بالاهتمام بمصلحة السجون وفروعها إلا أننا لم نلمس أي اهتمام حتى الآن.

البحث عن شقة للسكن معاناة تبدأ بحق المشوار وتنتهي بخدعة

مكاتب الخدمات العقارية يعملون خارج إطار القانون.. فمن المسؤول؟!!

البحث عن منزل للسكن في الأمانة يعد من أصعب المشاكل التي تواجه الأسر خاصة المتوسطة الدخل باعتبار أنك لن تعيش في شقة واحدة مدى عمرك كما كان يحصل في الماضي فعادة ما يضطر الشخص للتنقل من منزل إلى آخر وأن يخرج من المنزل الذي يسكنه بسبب إيذاء المؤجر إما بالمراقبة والتجسس أو بحبس الماء عن المستأجر أو بالزيارات الدائمة والمفاجئة خوفاً على منزله من قبل المؤجر، وتبقى مسألة النقل بسبب ظروف العمل أو لظروف اجتماعية معينة نادرة الحدوث. إذاً القضية تبقى البحث عن شقة للإيجار نظيفة ومعقولة السعر وأيضاً وجود أبسط الحقوق مثل وجود خزان للماء وصاحب العمارة أو الشقة غير مؤذٍ. وطالما أنت تبحث عن شقة لابد من اللجوء إلى مكتب العقاري أو (الدلالين) وهذه مشكلة أخرى ومستعصية لأن المكتب يبحث عن شقة لك مقابل إعطائه نصف الإيجار الذي ستدفعه للمؤجر والعلاقة بين المؤجر والمكتب والدلال علاقة عمل يجلب المال بأبسط الطرق وبقوت الناس.. قضية البحث عن السكن وأساليب الابتزاز وعلاقة المؤجر بالمستأجر من القضايا الشائكة.

الاستطلاع التالي ناقش هذه القضية وخرج بالحصيلة التالية:

■ استطلاع / بلقيس الحنش

المواطن سالم محمد تحدث عن أسفه حول ابتزاز المكتب العقاري للمواطنين الذين يبحثون عن شقة للإيجار فيقول: قبل ستة أشهر كنت أبحث عن شقة للإيجار لأن صاحب العمارة التي سكنتها كان يرسل زوجته دائماً لترى ما الذي تجدد في الشقة, كما أننا نتعارك معه بسبب ضيوفنا الذين يأتون لزيارتنا بين حين وآخر فلجأنا إلى مكتب العقاري للبحث عن شقة واضطريت أن أدفع ما يقارب العشرة آلاف حق مشاوير للمكاتب التي تعاملت معهم إلى أن وجدت شقة هي الآن بمثابة (ترانزيت) فمازلت أبحث عن شقة هذه المرة بعيداً عن هذه المكاتب.

بقدر فلوسك

عبدالله أيضاً شكا من معاناته من هذه المكاتب وهؤلاء الدلالين فقال: كل (دلال) لا يتحرك معي حتى أتعرف على شقة إلا بخمسمائة ريال وكنت مضطراً أن أدفع كي أسكن في شقة بعدما ضقت من المؤجر الذي كنت أسكن في بيته, وكلما ذهبت إلى مكتب يقول بالفم الممتلئ (أدي حق المشوار) وكنت أقول لا بأس كي أحصل على منزل والقضية ليست في المبلغ الذي أخسره بل في هؤلاء الذين كنت أخبرهم عن المواصفات التي أريدها ويعطوني شقة مخالفة تماماً عن احتياجاتي وتعاملت مع أكثر من عشرة مكاتب وأصحاب عقارات وكلهم يتصفون بنفس الصفات مهما اختلفت أماكنهم فهم يتعاملون مع المواطن كالبنك المتحرك.

دعوة كاذبة

أما عامر أتى من محافظة تعز كان يسكن بشقة كبيرة بإحدى العمارات بتعز بسعر مناسب انتقل هو وعائلته إلى الأمانة بسبب ظروف العمل وهنا بدأت المعاناة فيستطرد بالقول: جئت هنا وذهبت لأكثر من خمسة مكاتب عقارية وثلاثة دلالين يعملون ليس لهم مكاتب ومع هذا عانيت كثيراً إما أن يعطوك شقة بعيدة عن المنطقة التي طلبتها أو بيتا لا توجد فيه أبسط مقومات الحياة ومواصفاتها مخالفة عما طلبته, وأغرب ما لقيته المتاعب والخداع من هؤلاء حيث يقول لك الدلال (تعال المغرب نتفاهم مع صاحب العمارة) وأنا تحمست وقلت (تمام) والحقيقة أن الشقة قد تم تأجيرها وجاء قبلي خمسة أشخاص بنفس الخدعة, المهم عدت المغرب وقيل لي (صاحب العمارة ما يرد تعال غداً صباحاً) وعند عودتي أخذني أحد رجال الحارة وقال لي (الدلال حقك كذاب قد أجر أمس وهو يكسب منك ومن غيرك حق المشوار) فكانت الصدمة.

فيما شكا عبدالرحمن عن عدم وجود منازل وشقق صالحة للاستخدام الآدمي مناسبة للدخل المتوسط والمحدود.

وعن جشع أصحاب العمارات ومكاتب العقارات الذين يتعاملون مع الناس بشكل استفزازي ومقرف.

يضيف: عندما تطلب شقة للإيجار يأتي أحد الدلالين وقد أعطاك بدروما أو شقة بدون تهوية ويقول ببساطة (هذا بقدر زلطك) وعندما تنظر لصاحب المنزل أو العمارة تجده يلتفت من أسفل قدميك إلى أعلى ويقول (أنت المستأجر؟) تجيب (نعم) يقول (شوف) وتبدأ الشروط والكلام المقرف الذي يدل على صاحب عمارة جشع، وعندما تعود للمكتب وتخبرهم أنك لم تتفق مع صاحب العمارة يقول لك (ولا يهمك أدي حق المشوار وأعطيك بيت بذي الوجه حالي) والأغرب من ذلك عندما يتواصل معك الدلال الساعة العاشرة مساءً ويقول لك (الحق معي لك بيت تعال بسرعة) تخرج وتكتشف الأعذار أما أن المفتاح بيعطوه اليوم الثاني أو أن صاحب العمارة يرد ببرود بكرة.

لا يوجد قانون خاص

يضيف جمال محمد أنه قد اضطر في أحد الأوقات أن يدفع حق قطع للدلال أي مبلغ مقابل الحصول على شقة ولكنه لم يحصل لا على القطع ولا على المفتاح فيقول: لقد كنت ممن يبحثون عن شقة للإيجار ووجدت أحد المكاتب كان الدلال يظهر احتراماً وكلاماً منطقياً قال لي (عندي شقة لك أدي حق القطع وأنا أعطيك المفتاح) صدقته وأعطيته حق القطع وقال (ارجع المغرب وبتلاقي كل شيء جاهز).

عدت المغرب ولم أجد من أخذ مني العربون, ومن في المكتب يؤكدون لي أنه خرج مشواراً المهم عدت اليوم الثاني والثالث إلى أن قلت (حسبي الله ونعم الوكيل) وخرجت من ذلك المكتب بخفي حنين.

كثيرة هي الشكاوى التي ادر كناها عندما التقينا بمواطنين؛ أغلب المبالغ المالية التي يدفعها المواطن لهذه المكاتب... والابتزاز باسم حق المشاوير والخدع التي تصف بها تلك المكاتب... فمن ينصف المواطن؟ وهل هناك قانون يحكم تلك المكاتب والعاملين بهذا المجال؟!.

اتجهنا إلى المحامي حسين المشدلي الذي أشار إلى أن القانون العام يعطي حقاً للمواطن فيقول: (بالنسبة لموضوع السمسرة لا يوجد قانون خاص ينظم أعمال السمسرة ولكن هناك مواد قليلة من القانون المدني والقانون التجاري تناولت السمسرة أو السعاية بشكل طفيف, وبالتالي فإنه يتم الرجوع بشأنها في أي مسألة سواء تتعلق بالغش أو التقصير أو غيره إلى أحكام القانون العام التي تجيز لمن لحقه ضرر من أي شخص أن يطالب بتعويض الضرر وأن يطلب الحكم له بما لحقه من خسارة أو فاته من نفع وفقاً لما هو مقرر في قانون الإجراءات الجزائية وفي حال وجود جريمة يعاقب عليها طبقاً لقانون الجرائم والعقوبات العامة).